الضرائب والمكوس في الأندلس من بداية عصر المرابطين حتي سقوط مملكة غرناطة ٤٧٩ - ٨٩٧هـ/ ١٠٨٦ - ١٤٩٢ م

إعداد

سالمة أبو الناصر محمد

إشراف

الأستاذ الدكتور
البيومي إسماعيل الشربيني البيبي
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
بكلية الآداب جامعة دمياط

الدكتور
حسام محمود المتولي المحلاوي
مدرس التاريخ الإسلامي
بكلية الآداب جامعة دمياط

المقدمة:

يعتبر الجانب المالي والضريبي مرآة تعكس نظام الدول من كل النواحي وهو مصدر أساسي تعتمد عليه الدول في تسديد نفقاتها وتسير خدماتها، وتأمين موارد دخلها، لذلك فإن هذا العمل يهدف لدراسة وإظهار المكانة والأهمية للضرائب في الاقتصاد الأندلسي خلال فترة التي تتناولها، سواء في عواقبها المالية من جهة أو الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، خاصة وقد تميزت هذه الفترة بوجود مرحلتين، مرحلة أولى ظلت تلتزم فيها الدولة بما يقره الشرع في الميدان الضرائبي شهدت فيها هذه الدول نوع من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، وتفوق من الناحية العسكرية، وحتى في بعض الاستثناءات التي فرضت واستحدثت فيها الضرائب ظلت مقبولة ومستساغة من قبل العامة، لتنتقل لمرحلة ثانية تميزت بكثرة الضرائب وتنوعها وتشعبها، وتفاقمها لتطول كافة الطبقات والشرائح الشعبية وإن كانت هناك بعض الاستثناءات، وتناقضت فيها السياسية الدعائية التي تبنتها هذه الدول في المرحلة الأولى، والتي حاولت فيها كسب شرعيتها من خلال الالتزام بما يفرضه الشرع في هذا الخصوص، والتي على ما يبدوا كانت مرحلة آنية وبالفعل استطاعت أن تنجح في كسب ود العامة، غير أن الفقهاء المغربة والأندلسيون اعتبروها فيما بعد حجة تطعن في مشروعية حكمهم، ولم تكن المشاكل التي واجهتها هذه الدول والتي ساهمت في انتهاج هذه السياسية بسبب نقص في الموارد أو في القوى العاملة، أي أنها لم تكن تفرضها احتياجات الدولة اقتصاديا ولكن جاءت بسبب سوء إدارتها، وتنوع نفقاتها الخاصة بالترف والملذات، وغيرها من الأسباب وهكذا فقد تحولت الضرائب إلي مصدر عائدات مهم بالنسبة لهذه الدول، ناهيك عن الوسائل المجحفة التي أتبعت في جمعها والتسيب في ملاحقة المسئولين عن فرضها وعدم وضع أساسيات كافية للعمل على

تأسيس اقتصاد حقيقي، وقد عبر الأندلسيون عن مواقفهم من هذه الضرائب بكل وضوح، مما يؤكد وعيهم بخطورة هذه الظاهرة.

لم يقتصر فرض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت زراعية أو تجارية وصناعية بل تجاوزتها لتشمل مختلف الشرائح الاجتماعية كضريبة التعتيب والمعونة[أ]، وكانت لها أثار على مختلف شرائح المجتمع. قد يتبادر للذهن مجموعة من الأسئلة عن تأثير الضرائب على الفئات الاجتماعية المختلفة منها: هل فرضت الضرائب على مختلف الطبقات الاجتماعية؟ ما مدي تأثير الضرائب على العلاقة بين الدولة والرعية؟ كيف كانت العلاقة بين السلطة والمجتمع؟ ما تأثير السياسية المالية والضرائبية على المجتمع؟ وكيف رد هذا الأخير؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة سيدور هذا البحث.

أولاً: الضرائب العامة:

ضريبة على الرؤوس: وهي ضريبة فرضت على الأشخاص، فكان لزاماً على رب الأسرة من أن يسدد ضريبة على كل فرد من أفراد الأسرة وقد شكلت عبئ على الأفراد حتى إن بعض المؤرخين[ii] قد وصفها بأنها جزية على الرؤوس أعظم من الجزية التي فرضت على أهل الذمة[iii].

ضريبة السخرة: وهي ضريبة تلزم المواطن بالعمل في المشاريع العامة لفترة معينة مثل شق الطرق وبناء الجسور وإصلاح قنوات ري المياه وغيرها[iv].

ضريبة المعونة أو ضريبة التقوية: وهي ضريبة تفرض على المواطن للمشاركة في الحملات التي تشنها الدولة على القبائل التي ترفض دفع الضرائب الواجبة عليها وكذلك تزويد الجيش بالمواد الغذائية، وكذلك قسط كل مدينة من الجنود للقتال في المعارك التي تخوضها الدولة[v].

ضريبة الإنزال أو الإقامة والضيافة: وهي ضريبة تفرض في حالات الحرب وكان السكان يلزمون بإنزال الجند في بيوتهم ويؤمنون لهم المأكل والملبس وعلف لحيواناتهم [vi]. والتي يصفها ابن مرزوق[vii] بالضرر العظيم وكثيراً ما كان يحدث مشاكل بين الجند والمنزلين بسبب تعدي الجند على الحرمات والأموال، وقد كانت تصل للقضاة مشاكل من هذا النوع. منها نازلة وصلت إلى إحدى قضاة غرناطة ذكرها ابن الخطيب[viii] أفتي فيه القاضي "يخرج هذا النازل و يعوض بشيء من المنازل"

ضريبة دخول الحمامات والأسواق العامة وكان المكلف بجمعها المحتسب[ix].

ضريبة اللهو: وهي ضريبة فرضت على الأفراح وكان المسئولين عن جمعها ما يعرف بالطّرقون وكانوا يتجولون بين البيوت[x].

ضريبة الوفاة: وهي ضريبة يؤديها أهل الميت لصاحب المواريث وكان له أتباع يتجسسون على المنازل وقد فرضت حتى في الحالات التي يشكون فيها[xi]

ضريبة الفطرة: وهي ضريبة كانت تؤخذ في رمضان. [xii]

ضريبة الفطر: وقد فرضت ضريبة على الممتلكات يدفعها الشخص نظير حماية الدولة له[xiii]

ضريبة الفرضة أو ضريبة خراج السور: وهي ضريبة فرضت على سكان المناطق الساحلية للمساهمة في تحصي الأسوار والإنفاق على أعمال المراقبة خوفاً من هجمات الأعداء، وكان السلطان محمد الخامس يتوجه للسكان بالرسائل للمساهمة[xiv]

ضريبة مغرم الدور: ضريبة مغرم الدور وهي ضريبة تفرض على أصحاب العقارات وقد وردت الإشارة إليها في كتب النوازل والتي اتهمت عمال الخراج باستباحة أموال المسلمين بغير حق[xv]، وكانت تسمي في مملكة غرناطة ضريبة الفطر و فرضت على الممتلكات يدفعها الشخص نظير حماية الدولة لهو قدرت بمقدار قدح من القمح للدار[xvi].

ضريبة الإغفاء من الخدمة العسكرية: وهي ضريبة خاصة بالمسلمين كان يصل مقدارها إلى حوالي ٢١. ٢٦٧ديناراً، وهذا يعد تعويض نقدي عن عدم مقدرة المسلم على المشاركة في الحروب، وكانت ضريبة ثقيلة جداً[xvii].

ضريبة على التركات: وهي ضريبة فرضت بمناسبة انتقال رأس المال من المتوفى إلى ورثته أو إلى الموصى لهم ووصل قيمتها ما بين ٢٠. ٣٠% من قيمة الإرث[xviii].

ثانياً: أثر الضرائب والمكوس على النواحي الاجتماعية والسياسية

١. **ظاهرة احتكار السلع وغلاء الأسعار:** من الآثار المترتبة على انتشار الضرائب والمكوس وتنوعها وارتفاع مقدارها غلاء المواد الغذائية وارتفاع أسعارها وذلك أن الفلاحين عادة ما كانوا يضيفون قيمة المكوس والضرائب التي تفرضها الدولة عليها بالإضافة لتكاليف الزراعة [xix] وذلك نتيجة لطبيعة الأرض وخاصة في غرناطة لأن عملية الزراعة كانت تتطلب الكثير من الأموال لإصلاح التربة وتسميدها وجلب المياه لها، [xx] فقد وصل ثمن مد القمح خمسة عشر دينار وهذا يتعلق بثمن سلعة أساسية[xxi] وهذا ما حصل مع التجار إذ أن الحركة التجارية قلت فقل الإنتاج بسبب ارتفاع الضرائب فانهرت التجارة وقلة البضائع من الأسواق، وشحت وزاد الطلب وقل العرض، وزادت قيمة البضاعة وأصبح سعرها يفوق قدرة الطبقات الاجتماعية محدودة الدخل، مما جعل البعض يبيع منزله بثمن زهيد[xxii]

وقد وقعت الكثير من المقارنات بين رخص المعيشة في حواضر العالم الإسلامي الأخرى كالقاهرة، وغلائها في غرناطة مثلا فيذكر العالم النحوي أبو حيان الغرناطي (ت القاهرة ٧٤٥هـ/١٣٤٤م) أن الحياة فيها غير مكلفة حتى بالنسبة للفقير يكفي أن يملك في مصر أربعة أفلس "يشتري بائتة بفلسين، وبفلس زبيبا، وبفلس كوز ماء"[xxiii] وقد ساعدهم في ذلك ميزانية الدولة التي كانت تزيد فيها الإيرادات على المصروفات وذلك بسبب الرسوم التي كانت تفرض على التجارة المارة عبر الأراضي المملوكية وبين الشرق والغرب[xxiv]، أما غرناطة فقد تميزت بغلاء معيشتها[xxv]، ولذلك فقد شهدت غرناطة هجرة جماعية بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تشهدها غرناطة حتى سمي أحد أرضها الخارجية بحوز الوداع "لكثرة عدد المسافرين من غرناطة حيث أعتاد الغرناطيون في هذا المكان توديع أهلهم وأحبائهم قبل رحيلهم [xxvi]

٢. **انتشار ظاهرة الرشوة وشراء المناصب:** أو ما يمكن تسميته بقبالة الوظائف والمناصب وهذه الظاهرة انتشرت في مرحلة ضعف الدولة وهي بأن يتم المقايضة على منصب وابتزاز صاحبه فكان الوالي أو القاضي لا يستطيع الاحتفاظ بمنصبه إلا إذا لم يتقدم شخص أخر ويدفع ثمن أكبر مما دفعه صاحب المنصب، وعندما يتسلمه عوضا أن يبذل جهد في تحقيق العدالة والنظام بين الناس يعوض ما دفعه للدولة من خلال فرض الضرائب على المواطنين، وعليه فقد كانت المناصب تشترى وتباع [xxvii].

٣. **الحراك الطبقي:** تقسيم طبقات المجتمع: استقبل الأندلسيون أهل العدوة المغربية بالحفاوة والترحيب وخاصة وأنهم في بداية تأسيس دولتهم كانوا يلتزمون بما يفرضه الشرع في يخص بأمور الجباية . ـ ولذلك نظروا إليهم كمخلصين لهم من جور ملوك الطوائف فقد حفل المجتمع الأندلسي بألوان متعددة من الضرائب والمكوس ـ[xxviii] . ولذلك ارتفع مستوى المعيشة للأفراد، ولكن وبسبب العديد من المتغيرات اضطروا لفرض الضرائب والمكوس غير الشرعية، تغيرت وضعية السكان وانخفض مستوى المعيشة، فقد عاني المجتمع الأندلسي من أوضاع اجتماعية ومادية صعبة، ولذلك ظلوا ينظرون إلى أهل العدوة أسياد أجانب، وزاد غضبهم ونفورهم منهم بسبب ما فرضوه عليهم من مكوس والضرائب، وكانت بمثابة ثقل نتج عنه سخط العامة التي مثلتها شريحة عامة من الأندلسيين مقابل فئة قليلة تكدست لديها الأموال وتصدرت الهرم الطبقي في الأندلس والتي مثلها الحكام والوزراء والفقهاء والعمال[xxix] الذين تولوا المناصب العليا مما سبب في قيام الكثير من التوارث والاضطرابات. [xxx]كما أن أوضاع العامة ازدادت سوءاً حتى أصبحت تمنح للفقراء وثيقة عرفت بوثيقة العدم[xxxi]"كما أحدثت خطة الناظر للمساكين"[xxxii]، إذ أن بعض الأثرياء المحسنين حبسوا بعض أملاكهم على الفقراء. [xxxiii]وعلى الرغم من وصف الكثير من المراجع للحياة المترفة التي

عاشها الأندلسيون فإن فيها كثير من المبالغة فالباحثة المستشرقة الإسبانية مانويلا مارين[xxxiv]، ترى أن الحياة الأندلسية ليست كذلك؛ "حتى لو قبلنا بأن هذه الطريقة الخاصة في العيش والاستمتاع بهبات الأرض وخيراتها قد وجدت فعلاً، فإنها لم تمس إلا فئة قليلة جداً من سكان الأندلس، كانت محصورة بالأمراء والملوك والسماسرة أو البورجوازيين الأغنياء، بالطبع كان يمكن لهؤلاء أن يتنعموا بحدائقهم، ويتلذذوا بالأطايب والشراب على إيقاع الموسيقى وحولهم عبير الأزهار يملأ الجو، ولكن هذه الملذات الرائعة كانت ممنوعة على أغلبية السكان".

ولكن ومع ذلك كثيراً ما لجأت الدولة في الفترات التي عانت فيها من ضائقة مالية ولكي تضمن مصدر دخل يعوض هذه الضائقة للمصادرات التي لم يسلم منها كبار الوزراء والموظفين والأمراء والتجار وعليه تميزت الوضعية الطبقية للمجتمع الأندلسي في الفترة موضوع الدراسة بنوع من عدم الثبات بسبب إقدام السلطة الحاكمة على مصادرة وسائل الإنتاج من الرعية بالقوة، وهو ما أكدته مصادر المرحلة[xxxv]وعليه فقد اقتصرت نظرة الدولة للعامة على الدور الذي أدته باعتبارها مصدراً رئيسا للضرائب التي تستفيد منها الطبقة الحاكمة، كما كان المستوى الرفيع من العيش لهذه الطبقة يتوقف على تلك الضرائب. وقد عبر احد المؤرخون[xxxvi]عن ذلك بالقول". . . فالرعية كانت مصدرا للمال، وأداة لأداء الضرائب "

٤. **انتشار ظاهرة قطع الطرق:** يمكن القول أنه من الآثار التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية التي ترتبت عن طريقة إدارة الدولة لموارد البلاد الاقتصادية وما سببته من انزلاق فئة كبيرة لمستويات معيشية متدنية جعلت الكثير من الأشخاص يلجئون لممارسة مهنة قطع الطرق والتي كانت كنتيجة لكي يهرب صاحبها من الملاحقات الضريبية وما أنتجته من أزمات، وخاصة في الفترات التي ضعفت فيها السلطة المركزية فلم تعد الدولة قادرة على تأمين الطرقات

٥. **العلاقة بين الدولة وبعض الزعامات:** شهدت العلاقة بين المتصوفة والدولة تناقضات بين محاولة السلطة لاستمالتهم بسبب النفوذ الذي أكتسبه المتصوفة بين العامة نتيجة لموقفهم الرافض للسياسية الجبائية التعسفية التي انتهجتها هذه الدول ضد مواطنيها والدور الذي لعبه هؤلاء الزعماء كمدافعين عن السكان في وجه عمال الجباية وأساليبهم التعسفية ومارسوا دور الرقيب السياسي الأمر الذي جعلهم في مواجهة مباشرة مع الدولة، [xxxvii]وحملوا نظرة عدائية ضد الأساليب التي أتباعها الجباة في تحصيل الضرائب وهذا ما كشفت عنه كتب المناقب التي أوردت الكثير من النصوص تظهر وقوف المتصوفة في مواجهة مباشرة مع الدولة ومن هذه النصوص أن أحد زعامات المتصوفة ويدعى الوالي بومدين "كان يخدم الجن ويسلطهم على الظلمة بالبوادي فلا يزال الضعفاء ينتصفون ببركته"[xxxviii] ولذلك نجذ أن الخلفاء عادة ما كانوا يمنحون زعماء المتصوفة الظهائر كنوع من الاستمالة، ومن ذلك ما قام به الأمير يوسف بن تاشفين الذي منح الجماعة الصوفية في رباط تيط الفطر ظهير يعفيهم بموجبه من دفع الضرائب [xxxix]وقد جدد لهم هذا الظهير سنة ٦٦٥هـ يعفيهم من الوظائف المخزنية والكلف الناشئة وجميع ما يلزم من المؤن والسخرة طالباً منهم التصدق بأعشارهم. [xl]

وهذا ما فعله الموحدين الذين منحوا المتصوفة الظهائر التي تعفيهم من أداء الضرائب وذلك من أجل الحصول على المبايعة والدعم عند تنصيب خليفة جديد، [xli]فقد منح الخليفة الموحدي أبو دبوس لمشايخ رباط تيط ظهيراً يعفيهم من أداء اللوازم المخزنية والكلف الناشئة وجميع ما يلزم من المؤن والسخرة، وذلك سنة ٦٦٥هـ/، [xlii]فإن والي فاس زاد في من قيمة الخراج على صاحب مزرعة ولما علم أنه من الصالحين تراجع عن تحصيلها ومنحه ظهير يعفيه من أداء الوجبات المخزنية[xliii]، كما أعفيت بعض الأسر التي

تنتسب إلى النسب الشريف وكذلك أصحاب الجاه والنفوذ ومن هؤلاء أسرة آل أمغار[xliv]. ومن النماذج لذلك[xlv] كذلك منح أحد رجال المرية النابهين وزوجته ظهير[xlvi].

ولعب عنصر الوساطة دور في الإعفاء من المغارم والمكوس[xlvii]، من ذلك أن الفقيه ابن رشد استغل المكانة التي كان يتمتع بها، وعلاقته بالأمير على بن يوسف ليرفع عن والد أبي عبدالله الخشني ضريبة عقارية[xlviii]، ومن الأمثلة على ذلك أن رجلاً زيد عليه في الخراج فعزم الاتصال ببعض معارف عامل البلد[xlix].

وهذا ما حدث لبعض التجار الذين حجزوا ولم يسمح لهم بالمغادرة إلى بلدانهم لأنهم لم يدفعوا الضرائب المفروضة عليهم، فلم يسمح لهم السلطان الموحدي بالرجوع لكنهم أفلتوا بسبب كرامة سيدي أبي العباس السبتي[l].

٦. **الضرائب وأثرها في إثارة القلاقل والفتن:** سبب فرض الضرائب العديد من القلاقل والفتن ومن بين هذه التوارث الثورة التي قام بها أهل اشبيلية ضد القاضي ابن العربي عندما كان يقوم بترميم سور المدينة وبسبب نقص الأموال في بيت المال فرض على الأهالي ضريبة تمثلت في جلود الأضحية مما اضطره للهروب من اشبيلية إلى قرطبة. [li] ومن التوارث التي سببتها الضرائب والمكوس ثورة أهل الأندلس ضد حكم المرابطين، وقد حاول أبو الطاهر (أخو السلطان يوسف بن تاشفين)أن يقمع هذه الثورة التي لم تنتهي حتى تدخل الأمير على بن يوسف وكانت هذه الأوضاع من العوامل الهامة التي جعلت الأندلسيين يرحبون بحكم الموحدين. كما تسببت الضرائب وما ترتب عنها من ظروف اقتصادية سيئة في ثورة أهل قرطبة سنة ٥٢٥هـ/١١٣٠م وقامت العامة برجم القاضي ابن المناصف الأمر الذي جعل القاضي أن يأمر بزج عدد كبير منهم في السجون ومن هؤلاء الشاعر ابن قزمان الزجال، مما أجبر المرابطون على إقالة القاضي عن منصبه فيما بعد. [lii]

٧. **موقف الفقهاء من فرض الضرائب والمكوس الزائدة عن الشرع:** نظر بعض الفقهاء للضرائب والمكوس نظرة عدم الرضا لأنها خارجة عن الشرع واعتبروا أن تعدي السلطان على سلع الناس وأموالهم وأخذها من أيديهم بغير حق من الجوائح التي تصيب الفرد والمجتمع[liii]، ففي حين أجازها بعض الفقهاء عندما يعجز بيت المال عن القيام بمصالح الناس، بشرط أن يتولى جمعها وضبطها الأمناء الثقات، وأنه لا يجوز التهرب من أدائها، [liv] ومن بين هؤلاء الفقيه أبو إسحاق الشاطبي[lv]، في حين أن قاضي المرية عبدالله ابن الفراء رفض أداءها وطلب من الأمير يوسف ابن تاشفين أن يحلف في المسجد على أن خزينة الدولة ليس فيها دينار واحد حينئذ تستوجب ذلك[lvi]. ولعل ما حدث بين القاضي ابن الفراء والأمير يوسف بن تاشفين دليل عن موقف الفقهاء من الضرائب والمكوس التي تخالف الشرع، ومن الفقهاء الذين عارضوا فرضها الفقيه أبو سعيد ابن لب [lvii]كذلك فقد حضا بعض الفقهاء بمكانة وشعبية بين الناس لوقوفهم في وجه المكوس ومن هؤلاء القاضي ابن حمدين الذي قام بإلغاء القبالات وضريبة التعتيب لذلك كان محبوباً بين الناس[lviii] كذلك كان موقف القاضي عياض في أحد زيارته لمراكش جاز إلى الجزيرة الخضراء وألغى ما بها من ضرائب[lix] ولكن ظلت هذه المواقف عبارة عن مبادرات شخصية لم ترقي لمحاولة جادة للوقوف في وجه الضرائب في مقابل اتجاه عام نحو التشدد في الجانب الضريبي، ومن الأشياء التي واجهت الانتقاد وعدم الرضا من الفقهاء استخدام أهل الذمة من اليهود والنصارى في عمل الجباية[lx]

٨. **أثر الضرائب على العلم:** ساهمت الضرائب في انصراف الكثير من الطلبة عن التعليم وذلك بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وقد اندرج الطلبة في شرائح العامة بحكم ظروفهم المزرية والتعليم لم يكن مجاني بل ظل يعتمد على الصدقات و الأحباس ويظهر ذلك من خلال النوازل[lxi] التي كشفت عن الكثير من المؤسسات

التي أحبست على الطلبة وكثير من الكتب، ومن ذلك نازلة عن قرية كبيرة بحصن بسطة حبست على ضعفاء طلبة العلم ولكن ناظر الحبس عندما علم بغنى والد أحد الطلبة حجب عنه المساعدة، [lxii]والتعليم لم يكن مجاني والسبب في ذلك أن الأندلس لم تكن فيها مدارس تعينهم على طلب العلم بل يقرئون مختلف العلوم في المساجد بأجرة، في المقابل نجذ أن الدول في المشرق الإسلامي يتحصل فيها طالب العلم على الجرايات بل إنهم كانوا يوفرون المسكن والملبس لهم[lxiii]ولذلك نجذ كثير من المؤرخين المعاصرين[lxiv] من يشيد بمدينة القاهرة المملوكية في ذلك الوقت التي أصبحت وجهة العلماء وخاصة من علماء الأندلس بسبب ازدهار الحياة الاقتصادية والعلمية ببناء المساجد والمدارس والمارستانات والوكالات ومنح الجرايات والمرتبات العالية التي اجتذبت العلماء، في حين أن غرناطة قد دفع غلاء المعيشة فيها إلى انصراف أهلها عن تحصيل العلم بسبب انشغالهم بأمور الحياة، حتي أصبحت الرحلة للمشرق هي حلم ومنتهى الأمل لكل طالب علم في غرناطة[lxv]. ومن العلماء الذين رحلوا للمشرق أبي الربيع سليمان الغرناطي[lxvi] الذي تولي منصب محتسب هناك، وكذلك ضياء الدين بن البيطار المالقي[lxvii] الذي توجه للمشرق حيث خدم كل من الملك الكامل بن العادل الأيوبي ثم الملك الصالح وقد تدرج في المناصب حتى عينه رئيساً عن سائر العشابين في بلده، وكذلك العالم أبا محمد بن سلمون[lxviii]، ومن الشعراء الذين هاجروا للمشرق أبا عبدالله ابن جابر الهواري[lxix]، ومن النحويين الذين التحقوا بقافلة المغادرين إلى المشرق أبا حيان الغرناطي[lxx]الذي رحل إلى مصر ولقي الترحيب من سلاطينها، وقد عين مدرساً في مدارس القاهرة. ولم تكن القاهرة الوجهة الوحيدة التي قصدها العلماء بل كانت الدولة الحفصية مركز جذب لهؤلاء العلماء بسبب المكانة التي أفردها السلاطين الحفصيين لعلماء فقد حرصوا على حسن استقبالهم وإكرامهم[lxxi] ومن هؤلاء ابن الآبار[lxxii] وابن

عميرة[lxxiii] وغيره الكثيرين ولعل ما يدل علي كثرة توافد العلماء علي السلاطين الحفصيين لفظ الجماعة الأندلسية في المصادر الإفريقية[lxxiv]، و عليه فإن آثار المكوس والضرائب لم تقتصر على الناحية الاقتصادية سواء في ازدهار اقتصاد تلك البلدان في مختلف المجالات بل إنه كان له تأثير على قدرة الفرد على التحصيل العلمي كما غيره من النواحي فقد نتج عن ذلك أن خفت نور الحضارة الأندلسية للتحول الشعلة لغيرها من المناطق.

٩. **أثر الضرائب على النواحي الأدبية:** شكل النتاج الأدبي شكل مختلف من أشكال الاحتجاج على الوضع الجبائي التعسفي الذي اتبعته الدولة ضد السكان وخاصة استخدام اليهود والنصارى في تحصيل المكوس ويتضح هذا السخط على الأوضاع التي عاني منها المواطن في الأندلس في الأشعار التي كانت تنتقد استخدام أهل الذمة في الوظائف المتعلقة في جباية الأموال والتي ترددت على ألسنة الأندلسيون ومنها هذه الأبيات:

كنـــا نطالـــب لليهـــود وأرى اليهـــود بجزيـــة
بجزيـــــــــــة طلبونـــــــــــا
مـــا إن ســـمعنا بمالكـــاً لا ولا مـــن بعـــده ســـحنونا
أفتـــــــى بـــــــذا
هـــذا ولـــو أن الأئمـــة حاشـــاهم بـــالمكس قـــد
كلهـــــــــــم أمرونـــــــــــا
مـــا واجـــب مثلـــي يمكـــس لـــو كـــان يعـــد وزنـــه
عدلـــــــــــه قاعونـــــــــــا[lxxv]

وكذلك في الأمثلة التي رددها العامة بكثرة على ألسنتهم ومنها"عرب البطائح يغرم الجزية لليهودي"[lxxvi]

الخلاصة أن فرض الضرائب كانت سياسية تنتهجها الدول عند العجز على الإنفاق عن متطلباتها ولم تسلم أي طبقة اجتماعية من فرض الضرائب، وإن كانت توجد هناك بعض الحالات التي أعفيت منها لأسباب خاصة، وكان هذا الوضع المتأزم ما جعل الفقهاء يبدون استيائهم هذا الوضع وقد وصف أحد الفقهاء[lxxvii] الوضع بالقول: " لا يوجد في الأندلس درهماً يقع حلال ولا دينار طيباً يقع على أنه حلال "

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع الضرائب والمكوس في الأندلس فترة الدراسة يستطيع الباحث الخروج بالنتائج الآتية:

- أن الضرائب والمكوس فرضت على المواطنين وشملت جميع الأنشطة ولم تستثنى منها فئة من الفئات .
- كان لفرض الضرائب والمكوس العديد من النتائج والآثار سواء السياسية أو الاقتصادية منها: من خلال دراسة السياسية المالية لهذه الدول يستطيع الباحث تحديد العلاقة بين الدولة والرعية وذلك أن العبء الضريبي الذي مس كل الطبقات الاجتماعية وبصفة خاصة العامة، سبباً رئيسياً في تقلب الأوضاع السياسية في الأندلس، كما كانت لها دور في ظهور زعامات أصبح لها ثقل في المجتمع، وكانت لها تأثيرات على مستوى التعليم والوضع المعيشي للمواطن وساهمت في هجرة عدد كبير من اليد العاملة والتجار والفقهاء إلى المراكز الاقتصادية الجديدة التي شهدت طفرة كبيرة من الناحية الاقتصادية.

المراجع

[i] ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق محمد ابراهيم الكناسي، ومحمد بن تاويت، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضا، ١٩٨٥، ج٤، ص٧٣؛عيسي بن ديب: المغرب والأندلس في عصر المرابطين دراسة إجتماعية وإقتصادية (٤٨٠هـ . ٥٤٠هـ / ١٩٥٦م . ١١٤٥م) جامعة الجزائر، ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩، ص٨٥.

[ii] **ابن حزم: الرد على ابن النغريلة اليهودى ورسائل أخرى، تحقيق إحسان عباس، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م، ص١٧٦.١٧٧.**

[iii] التلمساني(محمد بن مرزوق): المسند الصحيح في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق ماريا خيسوسى بيغرا، تقديم محممود بو عياد، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٨١م، ص٢٨٤.

[iv] ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب(ابي عبدالله محمد بن سعيد بن أحمد التلمساني): لإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق يوسف الطويل، ج٢، دار الكتب العلمية، دت؛ ص٧٢.

[v] الونشريسي (أبي العباس أحمد بن يحي ت ٩١٤هـ): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية ولأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، ج٥، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٩٨١م. ج٥، ص٣٢.٣٣؛ أحمد فكري: قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٣م ص٢٩٧.

[vi] **ابن عذارى: المصدر نفسه، ج٤، ص١٢٧.١٢٨.١٣٣.**

[vii] ابن مرزوق: المسند، ص٢٨٤.

[viii] **الإحاطة، ص٥٧٤.**

[ix] **ابن عبدون: ثلاث رسائل في الحسبة، ص٤٩.**

[x] **ابن الخطيب: الإحاطة، ص٨٢.**

[xi] **نفس المصدر ونفس الصفحة.**

[xii] **المسند: ص٢٨٤.**

[xiii] الونشريسي، المعيار، ج٦، ص١٣٧.٦٩. ١٧؛ محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأنلس العصر الثالث (عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس)، القسم الأول عصر المرابطين وبداية عهد الموحدين، ج١، ص١١٥.

[xiv] أحمد محمود الطوخي، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر: تقديم أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٧م ص ٢٦٩.

[xv]

[xvi] الطوخي، مظاهر، ص٢٦٧.

[xvii] **ابن الدلائي(أحمد بن معروف بن أنس العذري ت٤٧٨هـ)(: نصوص الأندلس) ترصيع الأخبار وتنوع الآثار، والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبدالعزيز الأهواني، ص١٢٥.**

[xviii] **الطوخي: مظاهر، ص٢٦٨.**

[xix] ابن الأحمر ابن الأحمر(إسماعيل): بيوتات فاس الكبري، دار المنصور للطباعة، الرباط، ١٩٧٢م، ، ص٣١.

[xx] **لسان الدين ابن الخطيب: خطرة الطيف رحت المغرب والأندلس تحقيق أحمد مختار العبادي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ص٨٨.**

[xxi] **ابن القطان المراكشي: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أنباء الزمان، تحقيق محمود مكي، دار الغرب الإسلامي، دت، ص١٩٨.**

[xxii] **حوة فطيمة: تنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين١٧٢.٦٦٨هـ/٧٨٨.١٢٦٩م، ع ٤٢، مايو ٢٠١٦م، ص٣٠٣.**

[xxiii] المقري(أحمد بن محمد التلمساني): نفخ الطيب من غضب الأندلس الرطيب، تحقيق أحسان عباسي، جـ٢، دار صاد بيروت، ١٩٦٨م، ج٣، ص٣٩٧.

[xxiv] **فتحي سالم حميد اللهيبي، فائز على بخيت الحديدي: جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر المملوكي "تفسير جديد"، القاهرة، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص٢٣٥.٢٣٦.**

[xxv] **لسان الدين ابن الخطيب(٧١٣. ٧٧٦هـ): معيار الإختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٢م، ص١٢١.١٢٣.**

[xxvi] **ابن الأحمر (أبي الوليد الأمير إسماعيل بن يوسف بن محمد ت ٨٠٧هـ): نثر فرائد الجمان في نظم فحول الزمان، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٧م، ص٢٩٥.**

[xxvii] **أشباخ: يوسف أشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، ج٢، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٥٠؛ زيدان جرجي: تاريخ تمدن الإسلام، ط٢، ج١، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت،**

ص٢٢٦؛ عبدالقادر طويلب: النظام المالي والجبائي في الدولة الموحدية وأثره عليها: القبالات نموذجاً، دورية كان التاريخية، العدد ٢٥، سبتمبر، ٢٠١٤م، ص١٥٦.

[xxviii] عبدالله ابن بلكين ابن بلقين(عبد الله ت٤٦٩-٤٨٣هـ): كتاب التبيان، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، دت، ص١٢٠.

[xxix] حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين (صفحة مشرقة في تاريخ المغرب في العصور الوسطي)، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت)، ص٤٥٩

[xxx] **الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨هـ): سير إعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، ج٢٠، ص١٩٩؛ابراهيم القادري أبو تشيش: مباحث من التاريخ الإجتماعي للمغرب والأندلس عصر المرابطين، دار الطلعية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٥٣.**

[xxxi] وهي وثيقة تتثبت لصاحبها فقره ويستطيع الحصول من خلالها على مساعدات والصدقة من الناظر للمسكين. ينظر ابن عبدون: ثلاث رسائل في الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة، ١٩٥٥م، ص١٣.

[xxxii] ابن رشد (ابي الوليد): مسائل ابي الوليد ابن رشد الجد، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت، دار الأوقاف الجديدة، المغرب، ١٩٧٨م، ص٢٨١.

[xxxiii] **بوتشيش: مباحث، ص١٧٠.**

[xxxiv] **مانويلا مارين: فن العيش الأندلسي: هل وجد حقاً . ؟ مجلة العالم العربي في البحث العلمي، ع٩، ١٩٩٨م، ص٥٦.**

[xxxv] **المقري: نفح الطيب، ج٢، ١٠٠.١٠١.**

[xxxvi] **ابو الحسن على ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، القسم الثاني، ج١، ليبيا . تونس، ١٩٧٩م، ص٦٢٢.**

[xxxvii] التميمي(أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم الفاسي ت ٦٠٣ .٦٠٤): المستفاد في مناقب العباد، بمدينة فاس ومايليها من البلاد، (القسم الأول دراسة،) محمد الشريف، تطوان، ٢٠٠٢م، ص٢١٦؛ ابن الزيات(ابى يعقوب يوسف بن يحي التادلي٦١٧ هـ . ١٢٢٠م): التشوف إلي رجال أهل التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق: أحمد توفيق، ط٢، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧م، ص١٥١؛ عصمت عبداللطيف دندش: أضواء جديدة عن المرابطين، دار الغرب الآسلامي، بيروت، ١٩٩١م، ١٩٧.

[xxxviii] **إبراهيم القادري بوتشيش: ابراهيم القادري أبو تشيش: تاريخ الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٤م، ص١١٦.**

[xxxix] **التميمي: المصدر نفسه، ص٨٦.**

[xl] **التميمي: المصدر نفسه، ٨٧.**

[xli] **دندش: أضواء جديدة، ص٢٠٣.**

[xlii] **التميمي: المستفاد، ق١، ص٨٧**

[xliii] **التميمي: المستفاد، ص٣٣٦؛ابن الزيات: التشوف، ص١٣١.**

[xliv] **عن هذه العائلة ونسبها الشريف ينظر: بوتشيش: مباحث، هامش ص١٥٢.**

[xlv] **بوتشيش: مباحث، ص٢٠٥.**

[xlvi]

[xlvii] **التميمي: المستفاد، ص١٠٥؛ دندش: أضواء جديدة، ص١١٢.**

[xlviii] **ابن عبدالملك: الذيل والتكملة، ٣٣٦.**

[xlix] **ينظر ترجمة الشيخ أبو على منصور: التميمي: المستفاد، ص١٠٥.**

[l] **بوتشيش: تريخ الغرب الإسلامي، ص١١٦.**

[li] **المقري: نفح الطيب، ج٢، ص٢٧.**

[lii] **ابن القطان: نظم الجمان، ص٢٢٢، والهامش رقم ٤.٣ من الصفحة نفسها؛ بوتشيش: مباحث، ص٢٠٨.**

[liii] **ابن حزم: رسائل ابن حزم، ص١٧٧.**

[liv] **الونشريسي: المعيار، ج٥، ص٣٢.**

[lv] التنبكتي(أحمد بابا ٩٦٣ . ١٠٣٦هـ) نيل الابتهاج في تطريز الديباج، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط٢، دار الكاتب، طرابلس، ٢٠٠٠م، ص٥٠.

[lvi]محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية في عصر الأندلس وشمال إفريقيا (٦٨٣ . ١٤٩٢م / ٦٤هـ . ٨٩٧هـ)، (دراسة ونصوص)، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ص٢٩٣.

[lvii] **التنبكتي: نيل الإبتهاج، ٥١.**

[lviii] **ابن القطان، نظم الجمان، ص٧٤.**

[lix] محمد بن عياض: التعريف بالقاضي عياض، تحقيق محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المملكة المغربية، ١١٥.

[lx] **بوتشيش: مباحث، ص١٠٩.**

[lxi] **بوتشيش: المرجع نفسه، ص١٨٤.**

[lxii] **جاسم العبودي عبد: ناظر الأحباس في الأندلس والمغربفي القرنين الثامن والتاسع الهجريين حسب المعيار المعرب للونشريسي، الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص٣٥٢.**

[lxiii] **المقري: نفح الطيب، ج١، ص٢٠٥؛محمد عبدالرحمن غنيمة: تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، تطوان، معهد مولاى حسن، دار الطباعة المغربية، ١٩٥٣، ص١٨٤، ؛الطوخي: مظاهر، ص٣٢١.**

[lxiv] **المقري: نفح الطيب، ج٣، ص٣٩٧.**

[lxv] **الطوخي: مظاهر، ص٣٢١.**

[lxvi] **هو أبو الربيع سليمان بن إبراهيم بن صافي الغرناطي القيساني وقيسانة من أعمال غرناطة الفقيه المالكي ولد سنة ٥٦٤هـ وقدم القاهرة وناب في الحسبة وله شعر حسن توفى بالقاهرة سنة٦٣٤هـ. ينظر: المقري نفح الطيب، ج٢، ص٦٣٩.**

[lxvii] **ضياءالدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن البيطار المالقي نزيل القاهرة، الذي اعتبر من أشهر الأطباء وأحد أعلام زمانه في معرفة النبتات، وقد ألف كتاب عن مفردات الأدوية والأعشاب، كان حضياً عند ملوك مصر إلا أن توفي سنة ٦٤٦هـ وله مصنفات عديدة منها كتاب الجامع في الأدوية المفردة،**

وكتاب الإبانة والإعلام بما في المنهاج من الخلل والأوهام وغيرها. ينظر: المقري: نفح الطيب، ج٢، ص٦٩٢.

[lxviii] **هو من أهل غرناطة في الأندلس يكنى أبا القاسم، وجده يدعي سلمون، من أهل العلم، متعدد الولاية، مطلع بالأحكام، من أشهر مؤلفاته كتاب العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام توفي سنة ٧٦٧هـ. ينظر ابن الخطيب: الإحاطة، ج٤، ص٢٧٢.**

[lxix] **هو شمس الدين ابن عبدالله ابن محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسي الهواري المالكي الأعمى، ولد بالمرية من أعمال الأندلس سنة ٦٩٨هـ، تلقى علمه على يد نخبة من علماء عصره في القران والنحو والفقه والحديث، وفي عام ٧٣٨هـ خرج لمصر حاجاً ومر بمصر وتوجه لدمشق، سمع ابن جابر الحديث على يد الحافظ المزي واتصل بالسلاطين في ماردين ومدحهم، وقد توفى سنة ٧٨٠هـ. ينظر شوقي ضيف: عصر الدول والإمارات: الأندلس، دار المعارف، القاهرة، ص٣٧٦.٣٧٧.**

[lxx] **هو أبو المطرف أحمد بن عبدالله بن الحسين بن عميرة المخزومي أصله من جزيرة شقر من أعمال بلنسية ولد سنة ٥٨٢هـ وقد تلقى علمه على يد خيرة رجال العلم من أمثال أبي الحسن ابن واجب القيسي وأبي عمر أحمد الشاطبي، تترعرع في الأندلس أيام قوة الموحدين وقد تقلد المناصب في الكتابة والقضاء مدة ثلاثين عام، وعندما تغيرت الأحوال في الأندلس وبدأ الضعف يدب في أوصال الدولة الموحدية أنتقل إلي تونس وتولي مناصب القضاء فيها حتى وافته المنية سنة ٦٥٦هـ من بين الكتب التي ألفها كتابه الشهير بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. ينظر: محمد بن شريفة: أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي حياته وأثاره، مطبعة الرسالة، الرباط، ١٩٦٦م. ص٨٥.**

[lxxi] **صدقي عبدالجبار: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، عدد جوان، المركز الجامعي نور البشير البيض، ٢٠١٦م، ص١٧١.**

[lxxii] هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي ويعرف بابن الآبار وهو من قبيلة قضاعة من التي استوطنت أندة في ضواحي إشبيلية، تلقى العلم على يد أبي عبدالله بن نوح، وأبي جعفر الحصار

وابن واجب، واتصل بأبي الربيع ابن سالم أكبر محدثي عصره وظل يرافقه مدة عشرين عام وقد أكمل كتاب ابن بشكوال الصلة بمشورة ونصح من أبي الربيع، تنقل بين الحواضر والمدن وجالس الأمراء، كان كاتبا لأبن مرذنيش ثم توجه لتونس سنة ٦٣٦هـ حيث لقي عند أبي زكرياء يحي الحفصي المجد والثروة والنجاح، توفي في تونس سنة ٦٥٨هـ. ينظر: الذهبي: سير أعلام، ج٢٣، ص٣٣٦.

[lxxiv] **الغبريني (أبو العباس أحمد بن أحمد): عنوان الدراية فيمن عرف العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨١م، ص٢٤٢.٢٤٣.**

[lxxv] **قاعون جبل شاهق بالقرب من دانية يرى من مسيرة يومين. ينظر: السلفي: أخبار وتراجم أندلسية، تحقيق إحسان عباس، دار التقاقة، بيروت، ١٩٦٣م، ص ٣٧ـ ٣٨.**

[lxxvi] **الزجالي(يحي بن عبيدالله بن أحمد القرطبي ٦١٧.٦٩٤هـ): أمثال الأعوام في الأندلس، تحقيق محمد بن شريفة، ق٢، وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية والتعليم الأصلي، دت، ص٣٨٧.**

[lxxvii] **ابن حزم: رسائل ابن حزم، ص١٧٦.١٧٧.**